مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 06 يونيو 2023

مصدر: عرض سعودي للاستحواذ على «مصر الجديدة للإسكان» قدِّم لرئيسة الصندوق السيادي

(اقتصاد . مدى مصر)

وأضاف المصدر، أن الحكومة تمتلك نحو 72.3% من «مصر الجديدة»، من خلال الشركة القابضة للتشييد، التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام، لكن أغلب الاستحواذات على الشركات الحكومية تتم من خلال صندوق مصر السيادي، لتجاوز ما اسماه بـ«البيروقراطية الحكومية المنفرة للاستثمار».

من جهة أخرى، قال المصدر، الذي تحدث مع «مدى مصر» بشرط عدم ذكر اسمه، إن قيمة العرض «منخفضة للغاية»، بالنظر إلى ما تمتلكه الشركة، من محفظة أراضي ومشروعات كبيرة، خاصة في شرق القاهرة.

قبل نحو عامين، كانت محفظة أراضي الشركة تُقدر بنحو 80 مليار جنيه. «حتى لو قيمة الأرض فضلت ثابتة، وحسبنا بسعر الدولار النهاردة، فقيمة الأراضي دي بس حوالي 2.5 مليار دولار ، يعني لو الشركة السعودية هتشتري 70% منها، هتبقى بـ 1.75 مليار دولار، فالسعر المعروض قليل جدًا»، بحسب المصدر.

وتعرضت الشركة لتقلبات في أرباحها خلال الفترة الماضية، فبحسب آخر قوائمها المالية عن الربع الأول من العام الجاري، ارتفع صافي الربح إلى حوالي 19.5 مليون جنيه، من 3 ملايين جنيه فقط في الربع المماثل من العام الماضي، فيما كانت حققت 652.7 مليون جنيه صافي ربح خلال النصف الثاني من العام الماضي. هذه الزيادة في الربح انعكست على أداء الشركة في البورصة، إذ تجاوزت قيمتها السوقية 13 مليار جنيه، بعد ارتفاع سهمها بأكثر من 22% خلال العام الماضي.

واستفادت الشركة من أخبار الاستحواذ، إذ ارتفع سعر سهمها في البورصة، اليوم، بنحو 8%، ليصل إلى 11.3 جنيه.

لطالما كانت »مصر الجديدة للإسكان والتعمير»، محل اهتمام من المستثمرين، وإن لم تكن ضمن قائمة الـ32 شركة التي أعلنت الحكومة، نيتها التخارج منها في فبراير الماضي. في 2019، طرحت نحو 10% من أسهمها لمستثمر استراتيجي لمدة لا تزيد على سبع سنوات. وسحبت أربع شركات كراسة الشروط: «بي بي بارتنرز» و«سوديك» و«بالم هيلز» و«أركان العقارية» دون أن تتقدم أي منها للمناقصة التي عقدت في فبراير 2020.

وفي بداية العام الجاري، وفي ظل التقلبات الاقتصادية التي أنتجت ارتفاعًا ملحوظًا في تقييمات الأراضي، تراجعت «مصر الجديدة» عن عرض شراكة سبق ووافقت عليه، كانت «ماونتن فيو» العقارية تقدمت به لتطوير مشروع «هليو بارك» في شرق القاهرة، وتضمن دفعة مقدمة بقيمة 1.4 مليار جنيه، وحد أدنى مضمون للإيرادات لـ«مصر الجديدة» 80 مليار جنيه، بإجمالي إيرادات يبلغ نحو 397 مليار جنيه في مدة تتراوح بين 23 إلى 25 سنة.

قطر للاستثمار» يستأنف مفاوضات الاستحواذ على حصة من «فودافون

(اقتصاد . مدى مصر)

المصدران، اتفقا أن الطرفين لا يزالا مختلفان على حجم الحصة، التي يُمكن للحكومة المصرية بيعها للجانب القطري، وهو السبب ذاته الذي كان وراء فشل إتمام الصفقة في فبراير الماضي، إذ تمتلك «المصرية للاتصالات» 45% من «فودافون مصر»، بينما تمتلك المجموعة العالمية الحصة الأكبر.

بحسب المصادر، فإن الحكومة المصرية مترددة بشأن ترك كامل الحصة للصندوق القطري، إذ وافقت سابقًا على حصة تبلغ 20%، ثم رفعتها إلى 25%. لكن من الناحية الأخرى يرغب جهاز قطر للاستثمار في كامل الحصة البالغة 45%، وهو ما يعني تخارج الحكومة من «فودافون مصر» بشكل كامل.

الأسوأ، في رأي أحد المصادر، هو أن تقييم الشركة قد انخفض، وهو ما يصعب من وضع مصر في المفاوضات. ففيما بلغ تقييم إجمالي «فودافون مصر» نحو أربعة مليارات دولار في صفقات استحواذ على بعض الحصص سابقًا، انخفض التقييم المبدئي إلى ما بين 3 إلى 3.5 مليار دولار حاليًا، بسبب أوضاع الاقتصاد المحلية، وهو ما يعني أن كامل حصة الحكومة ستبلغ قيمتها حوالي 1.35 إلى 1.6 مليار دولار، ما يقل عن تقديرات شراء سابقة بلغت 9.1 مليار دولار، سعت مصر بالفعل لزيادتها في فبراير الماضي، قبل أن تتوقف الصفقة تمامًا.

وقال أحد المصادر لـ«مدى مصر» إن الصندوق القطري، لا يرغب في الدخول لسوق الاتصالات المصري كشريك، بل يرغب أن يشتري حصة «فوداكوم العالمية» في «فودافون مصر»، حال نجاحه في شراء حصة «المصرية للاتصالات» فيها.

المصدر الثاني قال لـ«مدى مصر» إن رغبة القطريين في شراء كامل شركة «فودافون» ينبع من رغبتهم في دخول سوق كبير وواعد كالسوق المصري، فيما ترغب «فودافون» في التخلص من «عبء» مشاركة الحكومة في قطاع الاتصالات، الذي يخضع بالفعل لسيطرة الدولة، إذ «تمتلك المصرية للاتصالات» (المملوكة للدولة بنسبة 70%) بشكل حصري البنية التحتية للاتصالات في مصر، بينما تستمر كشريك في «فودافون» ومنافس لها أيضًا، من خلال شركة «وي»، الأمر الذي توقع المصدر أن يتمكن صندوق الاستثمار القطري من التعامل معه، بالاتفاق مع الحكومة المصرية.

كانت قطر قد تعهدت العام الماضي، باستثمار 5 مليارات دولار، في السوق المصري، لدعم الاقتصاد المتأزم. لكن، الشهر الماضي، قال وزير المالية القطري، علي الكواري، إن قطر ملتزمة باستثمار 5 مليارات دولار في مصر التي تعهدت بها العام الماضي، لكنه استبعد تقديم المزيد من "المنح والمساعدات الخيرية".

مصطفى الفقي: أنا ضد ما فعله الجندي المصري على الحدود.. ولست مع تصرفات إسرائيل

(سياسية . جريدة الشروق)

وأكمل: «لست سعيدا بتصرفات إسرائيل وبتصرف الجندي، هو أحد أبناء مصر انفعل وفي ذهنه أمور معينة، لكن

/ moasher

ما كان يجب أن يتم هذا، علينا أن نحترم الحدود مع اتفاقية السلام ولو أخطأ شخص نحاسبه».

ولفت إلى أن عدم تقبل الشعب المصري لإسرائيل أمر متوقع منذ التوقيع على اتفاقية السلام، قائلًا إن «الشعب المصري أول من يوقع وآخر من يطبع».

وأوضح أن «المصريين لديهم مخزون طويل من الحروب مع إسرائيل، ومخزون ضخم لصالح القضية الفلسطينية باعتبارها مصيرية»، منوهًا أن «الحب لا يشترى ولا يفرض بقرار أو اتفاقية».

واستشهد بإحصائية أجريت بدايات القرن الجاري، سألوا فيها المواطن عن المشكلة الحقيقية التي يشعر أنها عبء الأسرة المصرية، معقبًا: «87% قالوا القضية الفلسطينية، هناك غصة وشعور بعدم الارتياح، فكل يوم قتل وهدم منازل واغتيال أطفال وأمور مؤلمة»

في تقريره السنوي.. "الأعلى للإعلام" ينتقد مهاجمة المشروعات القومية واستقاء الأخبار من الخارج

(دراسات . المنصة)

وأكد المجلس، في التقرير، أنه "عمل على أن تكون حرية الرأي والتعبير حقًا متاحًا للجميع لا ينتقص من حريات الآخرين، خاصة وأن حرية الإعلام والصحافة هي إحدى الدعامات الأساسية للديمقراطية والشفافية".

واعتبر المجلس الحوار الوطني "نقطة تحول في عجلة التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة المصرية"، مطالبًا بضرورة وجود قانون لحرية تداول المعلومات، لا سيما مع "أهمية دوره في تدعيم الممارسات الإعلامية خلال الفترة المقبلة وحماية الفكر وبناء الوعي".

ويخصص الحوار الوطني جلسة ضمن المحور السياسي لمناقشة قانون حرية تداول المعلومات، تم تأجيلها للأسبوع المقبل بسبب تضرر مكان عقد الجلسات بفعل العاصفة الترابية التي ضربت القاهرة الأسبوع الماضي.

وسبق وقدمت عدة جهات بما فيها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مشاريع لقوانين حول تداول المعلومات لم يُلتفت لها داخل البرلمان، رغم الالتزام الدستوري الواقع على مجلس النواب بإقرار القانون، وفقًا للمادة 68 من دستور 2014 التي تنص على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن".

استغلال حقوق الإنسان

وفي التحدي الخاص بـ"استغلال قضايا حقوق الإنسان"، دعم المجلس رؤيته بشأن "قيام بعض المنظمات في الغرب باستغلال قضايا حقوق الإنسان كورقة ضغط سياسي على مصر"، ببيان البرلمان الأوروبي، وقال إن البيان "بُني القرار على حزمة من المغالطات والإدعاءات الباطلة التي لا تمت للواقع بصلة ولا تعكس سوى نظرة متحيزة غير موضوعية إزاء حقيقة الأوضاع في مصر، مع تجاهل تام لكافة الإنجازات".

وكان البرلمان الأوربي انتقد في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حالة حقوق الإنسان في مصر.

الوعي
وتطرق المجلس في تقريره إلى قضية "الوعي"، مشيرًا إلى أن هناك وسائل إعلام "معادية" تحاول تشكيك المواطن المصري في المشروعات القومية، وإنجازات الدولة من خلال ما أسماه بـ"القنوات الإرهابية والصفحات المعادية لمصر عبر مواقع السوشيال ميديا التي تديرها كتائب إلكترونية من خلال اعتمادها على التضليل ومحاولة إحباط المواطن وبث اليأس".

كما أشار المجلس إلى ما تمثله السوشيال ميديا من تحدٍ في ظل ما لها من نسبة كبيرة من التأثير في الرأي العام، وقال إنه "ينبغي التعامل مع هذا الأمر بطريقة علمية وجدية، والاهتمام والتسلح بالأدوات الحديثة لإكتساب المساحات التي فقدها الإعلام التقليدي في التأثير فى الرأي العام".

وأكد المجلس أنه يستهدف دفع الإعلام لاستكمال دوره في إبراز جهود الدولة المصرية فى المبادرات التنموية والمشروعات القومية العملاقة من خال شرح تلك الإنجازات على أرض الواقع، ما يحقق حائط صد أمام الشائعات.
لكن قلاش رأى أن تطرق المجلس لاستراتيجية الوعي يأتي استجابة للرئيس، وقال إن "الرئيس تحدث عن الوعي في فترة من الفترات، وعن بعض التقصير في دور الإعلام وقالها في سياق معين، ولكن ذهب السياق بعيدًا لدى رئيس المجلس الأعلى كأنه يخاطب رغبة الرئيس وليس رغبة منه في تصحيح الوضع، فأصبح الحديث عن الوعي كثيرًا بلا داع ودون رؤية حقيقية متماسكة".

294 شكوى

ورصد المجلس في تقريره عمل لجنة الشكاوى التي استقبلت 294 شكوى خلال الفترة من يناير 2022 حتى الأسبوع الثانى من ديسمبر 2022، مشيرًا إلى الانتهاء من فحص 254 شكوى منها.
وجاءت الشكاوى الواردة إلى اللجنة بنسبة 35%ضد صفحات تواصل اجتماعي، و26%ضد القنوات، وبنسبة 21%ضد المواقع الإلكترونية، و10% ضد برامج تليفزيونية، و5% ضد إعلاميين وصحفيين، و3% ضد الصحف الورقية، فى حين لم تتلقَ اللجنة أي شكاوى ضد المحطات الإذاعية. كما أوصت اللجنة بحفظ 113 شكوى لعدم وجود مخالفة للأكواد والمعايير الإعلامية ولعدم تحديد المخالفة الإعلامية والوسيلة الإعلامية المشكو فى حقها.
كما أوصت اللجنة بحجب عدد من المواقع الإلكترونية التي وردت إلى اللجنة شكاوى ضدها، والتي "ثبت للجنة أنها غير حاصلة على تراخيص مزاولة نشاط وارتكبت مخالفات إعلامية ما بين انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وبث محتوى مملوك لمؤسسات إعلامية"، حسب التقرير.
وتعاني العشرات من المواقع الإخبارية والحقوقية في مصر من الحجب خارج إطار القانون، ومن ضمنها المنصة. ولا تعلن جهة محددة مسؤوليتها عنه، فيما تُحمّل تقارير حقوقية جهات الأمن المسؤولية في ظل البنية الأساسية الضخمة التي يحتاجها مثل هذا الإجراء.

وفاة الدكتور أحمد عماد الدين راضي وزير الصحة الأسبق

ذكرت مصادر مقربة من أسرة الوزير السابق عن تعرضه لأزمة صحية استدعت نقله إلى إحدى مستشفيات مدينة نصر لإجراء عملية "قلب مفتوح"، ولكن وافته المنية داخل المستشفى.
والدكتور أحمد عماد الدين من مواليد 8 يونيو 1955، وتولى منصب وزير الصحة عام 2015، وقبل ذلك شغل منصب عملية كلية طب جامعة عين شمس.

/ moasher